نيسان 2026

الثوابت الوطنية والمصالح العليا لجمهورية العراق

منهجية موضوعية واقعية في التحديد والترتيب والتحويل إلى سياسات ومسارات بديلة

اعداد المستشار
الدكتور عقيل محمود الخزعلي
رئيس اللجنة الوطنية للاستراتيجيات

الفهرس

خريطة الدراسة 1

خلاصة الدراسة 2

الملخص التنفيذي 3

مدخل تأسيسي 4

منطق الاصطلاح وحدود التمييز 5

المنهج الرافدي للمصافي السبع 6

خصوصية العراق في الميزان الاستراتيجي 8

الثوابت الوطنية العراقية المقترحة 11

المصالح العليا العراقية 13

المصالح الرئيسة بحسب القطاعات 15

نقاط القوة ومواطن الضعف والفرص والتهديدات 16

البدائل الاستراتيجية الممكنة 18

مسارات المعالجة 19

اختبار القرار الوطني 20

مفاتيح ترتيب الأولوية 21

مؤشرات الإنذار المبكر 22

الخاتمة 23

أصول الإسناد المعرفي 24

خريطة الدراسة

القسم	المضمون
المدخل	منطق الموضوع والحاجة إلى سلم وطني ثابت
المنهج	المصافي السبع والتمييز بين الثابت والمصلحة
الخصوصية العراقية	الجغرافيا والسكان والموارد والإرث والمجال الإقليمي
الثوابت	استخراج ما يعلو فوق الحكومات والأحزاب
المصالح العليا	ترتيب المقاصد الوجودية والسيادية والحيوية
المصالح الرئيسة	تحويل الرؤية إلى حقول قطاعية قابلة للقياس
التقدير الاستراتيجي	مصفوفة القوة ومواطن الضعف والفرص والتهديدات
البدائل	اختبار المسارات الممكنة واختيار الأمتن
المعالجات	سلم زمني من التثبيت إلى التحول فالتمكين

خلاصة الدراسة

ترى هذه الدراسة أن المأزق العراقي المزمن ينبع من اضطراب معيار التمييز بين ما يعلو فوق الحكومات وما يتحرك تحتها. فالدولة حين تفقد سلما واضحا يفرز الثابت الوطني من المصلحة العليا ومن المصلحة الرئيسة، تتشوش بوصلة القرار، وتتبعثر الأولويات، وتتقدم الاستجابة اليومية على البناء الطويل.

وتقترح الدراسة إطارا منهجيا جديدا يحمل اسم المصفوفة العراقية للثوابت والمصالح. وينهض هذا الإطار على **سبع مصاف** متتابعة، تبدأ بمصفاة الوجود، ثم مصفاة الدستور، ثم مصفاة المجتمع، ثم مصفاة الجغرافيا، ثم مصفاة الاقتصاد، ثم مصفاة الزمن، ثم مصفاة الإمكان التنفيذي. ومن خلال هذه المصاف يجري فرز ما يبقى ثابتا في كل الحكومات، وما يعد مصلحة عليا دائمة، وما يندرج في باب المصالح الرئيسة القابلة لإعادة الترتيب الدوري.

وتنتهي الدراسة إلى أن العراق يملك كتلة قوة معتبرة تجمع الموقع الفاصل بين الخليج وتركيا والشام وإيران، والثروة الهيدروكربونية الكبيرة، والكتلة السكانية الفتية، والعمق الحضاري الرافديني، وفرصة التحول إلى عقدة ترابط إقليمي. غير أن هذه الكتلة تعمل داخل مجال ضاغط يتشكل من الريعية النفطية، وهشاشة الماء والبيئة، والتشظي المؤسسي، واضطراب البيئة الإقليمية، واتساع الفجوة بين الدولة والمجتمع في بعض القطاعات.

ومن ثم تحدد الدراسة اثني عشر ثابتا وطنيا، وسبع مصالح عليا، ومجموعة مصالح رئيسة موزعة على الحقول السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية والمائية والبيئية والتقنية والثقافية والجيوسياسية، ثم تختبرها عبر مصفوفة القوة ومواطن الضعف والفرص والتهديدات، **وعبر ثلاثة بدائل كبرى لمسار العراق في العقد المقبل.**

الملخص التنفيذي

يتموضع العراق اليوم في مرحلة تصلح لوصفها بمرحلة الفرز الكبير. فالدستور يقرر وحدة البلاد وسيادتها الكاملة ونظامها الاتحادي، والواقع يكشف أن صلابة الدولة تتحدد بقدرتها على تحويل هذا التقرير الدستوري إلى احتكار فعلي للقوة العامة، وإلى سوق وطنية موحدة، وإلى عدالة مكانية، وإلى ثقة مجتمعية قابلة للدوام.

تتجسد الخصوصية العراقية المعاصرة في ست سمات حاكمة. السمة الأولى موقع جغرافي يجعل العراق معبرا وممرا وعقدة توازن في آن واحد. والسمة الثانية كتلة شبابية كبيرة، إذ بلغ عدد السكان قرابة سبعة وأربعين مليونا في سنة ألفين وخمسة وعشرين، ويقارب من هم دون الخامسة والعشرين ثلاثة أخماس السكان. والسمة الثالثة اقتصاد نفطي يملك طاقة كبيرة ومردودا ماليا مهما، مع بقاء التنويع الإنتاجي دون المستوى المنشود. والسمة الرابعة هشاشة مائية ومناخية وبيئية متصاعدة، حتى إن التقديرات الدولية الحديثة حذرت من خسائر كبيرة في محاصيل الحنطة والشعير بحلول منتصف القرن إذا استمرت إدارة الماء على الوتيرة الراهنة. والسمة الخامسة إرث حضاري عميق يمنح الهوية العراقية مادة جامعة فوق الانقسامات. والسمة السادسة مجال إقليمي مزدحم بالمحاور والضغوط والفرص في وقت واحد.

يميز المنهج المقترح في هذه الدراسة بين ثلاثة مستويات. الثابت الوطني هو قاعدة عليا ممتدة يقوم عليها بقاء العراق ووحدته وشرعيته. والمصلحة العليا هي مقصد وجودي أو سيادي أو حيوي يورث اضطرابه اختلالا عميقا في تماسك الدولة أو المجتمع أو الموارد. والمصلحة الرئيسة هي ترجمة قطاعية وعملية للمصالح العليا داخل مدد زمنية قابلة للقياس والمراجعة.

وتوصي الدراسة باعتماد بديل العراق الجسر الجامع المنتج بوصفه البديل الأمتن. وهذا البديل يقوم على **أربعة أعمدة** هي الدولة المقتدرة، والمجتمع المتماسك، والاقتصاد المنتج، والتموضع الخارجي المتوازن. ويقابله بديلان أقل جدوى هما بديل العراق الساحة المعلقة بين المحاور، وبديل العراق الريعي المؤجل الذي يرحل الإصلاح إلى موجة لاحقة حتى تتراكم كلفة التصحيح.

مدخل تأسيسي

حين تبحث الدول عن ثوابتها ومصالحها العليا، فإنها تبحث في الحقيقة عن المعايير التي تبقى حين تتبدل الحكومات، وعن البوصلة التي تهدي القرار حين تتدافع الأزمات. **فالثابت الوطني** فوق الجدل اليومي، **والمصلحة العليا** فوق العائد السياسي القصير، **والمصلحة الرئيسة** أداة تحويل بين الرؤية والسياسة والبرنامج والموازنة.

العراق في هذا الباب حالة شديدة الخصوصية. فهو وريث دولة عميقة الجذور في التاريخ، ومجتمع كثيف التنوع، واقتصاد واسع الإمكان، ومجال جغرافي حساس بين **أربع دوائر كبرى**، هي الخليج وإيران وتركيا والمشرق العربي. وهو أيضا ساحة خبرت الاحتلال والحصار والحروب الداخلية والخارجية والتحول الدستوري والاحتجاج المجتمعي والانفتاح الديمغرافي السريع. ومن ثم فإن أي حديث عن ثوابت العراق ومصالحه العليا يحتاج إلى منهج يقرأ التاريخ والجغرافيا والدستور والاقتصاد والمجتمع في نسق واحد.

وتزداد أهمية هذا التحديد مع التحول الدولي والإقليمي الجاري. فالتشظي الجيوسياسي، وصدمات الطاقة، واضطراب الممرات، وتغير المناخ، وتبدل أنماط التقنية، جميعها تجعل الدولة التي تفتقد تعريفها الذاتي الصلب أكثر عرضة للانجراف. ولهذا تقترح هذه الدراسة منهجية عراقية موضوعية وواقعية، هدفها تحويل السؤال من ما الذي نريده في هذه اللحظة إلى ما الذي يجب أن يبقى مصونا في كل لحظة.

منطق الاصطلاح وحدود التمييز

يمثل الثابت الوطني في هذه الدراسة هو القاعدة العليا التي يقوم عليها كيان العراق وشرعيته ووحدته واستمراره، والتي يترتب على المساس بها اختلال وجودي أو سيادي أو مجتمعي عميق. والثابت بهذا المعنى فوق التبدل الحكومي والحزبي، ويمتد أثره جيلا بعد جيل.

والمصلحة العليا هي مقصد مستمر مشتق من الثوابت، ويتصل ببقاء الدولة، أو سيادتها، أو مواردها الحيوية، أو سلامها الأهلي، أو موقعها الإقليمي، أو حقوق أجيالها. وهي أدنى رتبة من الثابت، وأعلى رتبة من السياسة العامة. ولهذا تحتاج إلى إجماع واسع ومعيار قياس واضح.

أما المصلحة الرئيسة فهي ترجمة عملية للمصلحة العليا داخل قطاع محدد أو مدة محددة. فقد تكون سياسية أو أمنية أو اقتصادية أو اجتماعية أو مائية أو رقمية أو ثقافية. وهي مجال التنافس البرامجي بين الحكومات، ما دامت تتحرك داخل سقف الثوابت والمصالح العليا.

هذا التمييز يمنع ثلاثة أخطاء شائعة. الخطأ الأول رفع كل خلاف يومي إلى مرتبة الثابت. والخطأ الثاني خفض قضايا وجودية إلى مرتبة الملف التنفيذي العابر. والخطأ الثالث الخلط بين ما يطلبه المزاج السياسي وبين ما يتطلبه العمر الطويل للدولة.

لوحة رقم ١ / سلم التمييز بين الثابت والمصلحة العليا والمصلحة الرئيسة

المستوى	التعريف	أثره في القرار
الثابت الوطني	قاعدة عليا ممتدة تقوم عليها وحدة العراق وشرعيته وبقاؤه	يحكم كل الحكومات ويقيد كل السياسات
المصلحة العليا	مقصد وجودي أو سيادي أو حيوي مشتق من الثوابت	يرتب الأولويات الوطنية الكبرى ويهدي التوازنات
المصلحة الرئيسة	ترجمة قطاعية وعملية للمصالح العليا داخل مدد قابلة للقياس	تدخل في باب التخطيط والموازنة والتنفيذ

المنهج الرافدي للمصافي السبع

تقترح الدراسة منهجا مركبا يحمل اسم المنهج الرافدي للمصافي السبع. وهو منهج يراد به منع التسرع في تسمية كل شعار مصلحة عليا، ومنع التهوين من قضايا تمس قلب البقاء الوطني.

- ✓ **المصفاة الأولى** هي مصفاة الوجود. وفيها يسأل الباحث وصانع القرار سؤالا مباشرا: هل يتعلق الأمر ببقاء العراق موحدا، أو ببقاء مجتمعه متماسكا، أو ببقاء موارده الحيوية صالحة للحياة. ما اتصل بهذا الحقل اتصل بجذر المصلحة العليا.
- ✓ **المصفاة الثانية** هي مصفاة الدستور. وفيها يفحص الاتساق مع البنية الدستورية العليا التي تقرر وحدة العراق وسيادته ونظامه الاتحادي ومبدأ المواطنة وعلوية القانون.
- ✓ **المصفاة الثالثة** هي مصفاة المجتمع. وهنا يجري اختبار الأثر في التوازن بين المكونات، وفي عدالة التوزيع، وفي الثقة العامة، وفي قابلية الهوية العراقية لأن تبقى جامعة فوق الانتماءات الفرعية.
- ✓ **المصفاة الرابعة** هي مصفاة الجغرافيا. وفيها يفحص موقع العراق بوصفه عقدة اتصال ومجال تماس وممرا للطاقة والتجارة والماء والتأثير. وكل مصلحة تغفل الجغرافيا العراقية تقع في اختزال خطير.
- ✓ **المصفاة الخامسة** هي مصفاة الاقتصاد. وهنا يسأل القرار عن أثره في الاستدامة المالية، وفي التنويع، وفي الإنتاج، وفي حقوق الأجيال، وفي كفاءة استعمال الثروة النفطية والغازية والمائية والبشرية.
- ✓ **المصفاة السادسة** هي مصفاة الزمن. فالثابت والمصلحة العليا يقاسان عبر المدد الطويلة، في حين تقاس السياسة عبر المدد القريبة والمتوسطة. وكل قرار يربح سنة ويخسر جيلا يحتاج إلى مراجعة.
- ✓ **المصفاة السابعة** هي مصفاة الإمكان التنفيذي. فالمصالح العليا التي تبقى حبيسة الخطاب دون تحويل مؤسسي وموازني وتقني تتحول إلى مادة تعبوية أكثر منها مادة بناء. ومن ثم يشترط المنهج أن يقترن كل ثابت أو مصلحة عليا بسلم تنفيذ ومؤشرات متابعة ومسؤوليات محددة.

لوحة رقم ٢ / المصفوفة العراقية للمصافي السبع

المصفاة	السؤال الحاكم
مصفاة الوجود	هل تمس القضية بقاء الدولة أو المجتمع أو المورد الحيوي
مصفاة الدستور	هل تتسق القضية مع وحدة العراق وسيادته وعلوية القانون
مصفاة المجتمع	هل تقوي الثقة والعدالة والمواطنة الجامعة
مصفاة الجغرافيا	هل تراعي موقع العراق وممراته وحدوده ومياهه
مصفاة الاقتصاد	هل ترفع الاستدامة والإنتاج وتخفف الاعتماد الأحادي
مصفاة الزمن	هل تربح المدى الطويل ولا تستنزف الأجيال القادمة
مصفاة الإمكان	هل تملك الدولة أدوات تنفيذ ومؤشرات متابعة واقعية

خصوصية العراق في الميزان الاستراتيجي

تبدأ الخصوصية العراقية من الجغرافيا. فالعراق باب بري وبحري معا، يجمع بين عمق دجلة والفرات، والنافذة الخليجية، والامتداد نحو تركيا، والارتباط العضوي ببلاد الشام والجزيرة. وهذه الجغرافيا تمنحه فرصة عظيمة ليكون عقدة تجارة وطاقة ونقل، كما تجعله عرضة دائمة لتزاحم الضغوط الإقليمية.

وتتجسد الخصوصية أيضا في البنية السكانية. فقد أظهرت بيانات سكانية أممية لسنة ألفين وخمسة وعشرين أن سكان العراق بلغوا قرابة سبعة وأربعين مليونا، مع نسبة مرتفعة من الأطفال والشباب، وأن من هم دون الخامسة والعشرين يقاربون ثلاثة أخماس السكان. وهذه الكتلة تعني قوة عمل، وطلبا على التعليم والسكن والخدمات، كما تعني طاقة احتجاج إذا انسد أفق الفرصة.

ومن جهة التنمية البشرية، بين التقرير الوطني الذي صدر في أواخر ألفين وخمسة وعشرين أن العراق عبر إلى فئة التنمية البشرية المرتفعة عند قيمة بلغت صفر فاصل سبعمئة واثني عشر في بيانات ألفين وأربعة وعشرين. وهذه إشارة إيجابية إلى قابلية التحسن، مع بقاء الحاجة شديدة إلى نوعية تعليم أعلى، وصحة أجود، ومشاركة اقتصادية أوسع.

أما الاقتصاد العراقي، فهو اقتصاد ذو ثقل نفطي كبير وموقع طاقوي مهم، مع بقاء الاعتماد على المورد النفطي شديد الارتفاع. وقد أظهر تقييم مالي دولي صدر في ألفين وخمسة وعشرين أن نمو القطاع غير النفطي تباطأ إلى حدود منخفضة في ألفين وأربعة وعشرين، وأن التنويع والإيرادات غير النفطية والإصلاح المالي باتت شروطا لازمة لتعزيز المرونة.

وفي ملف الطاقة، يمتلك العراق فرصة تحويلية كبرى عبر الغاز المصاحب والغاز الحر. غير أن موجز الطاقة القطري الصادر في ألفين وخمسة وعشرين أشار إلى أن العراق أحرق نحو ستمئة وخمسة وعشرين مليار قدم مكعب من الغاز في ألفين وثلاثة وعشرين، وهو مستوى يكشف عن هدر اقتصادي وسيادي وبيئي كبير يمكن تحويله إلى كهرباء وصناعة وأسمدة ووظائف.

وفي ملف الماء والمناخ، تشير التقديرات الزراعية والمناخية الحديثة إلى أن العراق من أكثر البلدان عرضة لصدمة ارتفاع الحرارة وشح المياه، وأن سوء الإدارة المائية قد يؤدي إلى خسارة معتبرة في محاصيل الحنطة والشعير بحلول منتصف القرن. كما سجلت المنظمة الدولية للهجرة استمرار نزوح عشرات الآلاف من الأسر في وسط العراق وجنوبه بسبب العوامل المناخية حتى سنة ألفين وخمسة وعشرين.

وتتجسد الخصوصية العراقية أيضا في الإرث الحضاري. فالعراق دولة معاصرة وحديثة في حدوده الحالية، وهو في الوقت نفسه حامل لتاريخ كتابي ومدني وقانوني وزراعي عميق. وهذا الإرث يمنح الهوية الوطنية العراقية مادة فوقية جامعة إذا أحسن استثمارها تربويا وثقافيا وسياسيا.

والخلاصة أن خصوصية العراق تنشأ من تراكب ثماني دوائر هي الجغرافيا، والدستور، والسكان، والطاقة، والماء، والمجتمع، والإرث الحضاري، والمجال الإقليمي. وكل منهج لتحديد الثوابت والمصالح العليا يغفل دائرة من هذه الدوائر ينتج صورة منقوصة.

لوحة رقم ٣ / خريطة الخصوصية العراقية

الجغرافيا	الهوية الحضارية	السكان والشباب
الطاقة والموارد	العراق عقدة توازن وفرصة تحول	الماء والمناخ
المجال الإقليمي	المؤسسات والدستور	الممرات والتنمية

جدول رقم ١ / حقائق عراقية مرجعية حديثة

المؤشر	الدلالة	السند المعرفي
عدد السكان قرابة ٤٧ مليون نسمة في ٢٠٢٥	كتلة بشرية كبيرة وسوق واسعة وحاجة أعلى للخدمات	صندوق الأمم المتحدة للسكان
من هم دون ٢٥ عاما يقاربون ثلاثة أخماس السكان	أفضلية شبابية وفرصة ديمغرافية مع ضغط كبير على الوظائف	وثيقة دولية صدرت في مطلع ٢٠٢٦
قيمة التنمية البشرية بلغت ٠,٧١٢ في بيانات ٢٠٢٤	إمكان تحسن واضح مع حاجة إلى تعميق الجودة	تقرير التنمية البشرية الوطني
تباطأ نمو القطاع غير النفطي في ٢٠٢٤	تنويع الاقتصاد ما يزال أولوية ملحة	مشاورات المادة الرابعة
أحرق العراق نحو ٦٢٥ مليار قدم مكعب من الغاز في ٢٠٢٣	هدر سيادي واقتصادي وبيئي مع فرصة تحويلية كبرى	موجز الطاقة القطري
نزح أكثر من ١٨٦ ألف شخص بفعل المناخ حتى أواخر ٢٠٢٥	المناخ انتقل من ملف بيئي إلى ملف استقرار مجتمعي	المنظمة الدولية للهجرة

الثوابت الوطنية العراقية المقترحة

بعد تمرير العراق عبر المصافي السبع، تقترح الدراسة اثني عشر ثابتا وطنيا. وهذه الثوابت تستمد قوتها من تلاقي الدستور والجغرافيا والموارد والذاكرة الجماعية ومعايير البقاء الوطني.

- ✓ **الثابت الأول** هو **وحدة العراق أرضا وشعبا ونظاما اتحاديا.** فهذه الوحدة هي السقف الذي تنتظم تحته بقية الثوابت، ومن دونها يتحول كل نقاش آخر إلى نقاش فوق أرض رخوة.
- ✓ **الثابت الثاني** هو **سيادة الدولة واحتكارها المنظم للقوة العامة والقرار السيادي.** فالدولة التي تتعدد فيها مراكز السلاح والقرار تتكمش هيبتها ويتشوش ميزان المسؤولية وتضعف قدرتها على حماية المجتمع والاقتصاد.
- ✓ **الثابت الثالث** هو **علوية الدستور والقانون والمرجعية المؤسسية الواحدة.** وهذا الثابت يحمي التداول المنتظم، ويمنع أن تحل القوة العارية أو الصفقات الآنية محل القاعدة العامة.
- ✓ **الثابت الرابع** هو **المواطنة العراقية الجامعة وصيانة التنوع على أساس شراكة متكافئة في الكرامة والفرصة والتمثيل.** فالعراق يضعف حين تعلو الهويات الجزئية على الإطار الوطني، ويقوى حين تتحول التعددية إلى مصدر ثراء ضمن مرجعية جامعة.
- ✓ **الثابت الخامس** هو **أمن الماء والطاقة والغذاء والبيئة بوصفها أعمدة للحياة الوطنية.** فالماء في العراق مسألة سيادة ومعيشة وهوية، والطاقة مسألة إنتاج واستقرار، والغذاء مسألة أمن اجتماعي، والبيئة مسألة بقاء طويل الأمد.
- ✓ **الثابت السادس** هو **حماية الثروة الوطنية وحقوق الأجيال فيها.** فالثروة النفطية والغازية والمعدنية والمائية مورد مالي للحاضر وأمانة ممتدة للأجيال، وتقتضي حسن الاستثمار، وكفاءة الإنفاق، والعدالة بين الأجيال.
- ✓ **الثابت السابع** هو **بناء اقتصاد منتج متنوع يخفف ارتهان المالية العامة لدورات النفط.** فالدولة التي تعيش على مورد واحد تظل أسيرة مزاج الأسواق والتحولات الجيوسياسية.
- ✓ **الثابت الثامن** هو **عدالة التنمية المكانية والاجتماعية.** فتماسك العراق يقتضي تضييق الفوارق بين المحافظات، وبين المدن والأرياف، وبين الأجيال، وبين الرجال والنساء في فرص التعليم والعمل والخدمة.

- ✓ **الثابت التاسع** هو **استقلال القرار الوطني مع توازن العلاقات الإقليمية والدولية**. العراق يحتاج إلى صلات واسعة مع الجميع، ويحتاج في الوقت نفسه إلى منع أي علاقة خارجية من التحول إلى وصاية أو تبعية أو أداة اصطفاف قسري.
- ✓ **الثابت العاشر** هو **بناء رأس مال بشري متعلم صحيح ومعافى وقادر على الإنتاج**. فالدول في القرن الحادي والعشرين تتحدد مكانتها بقدرة إنسانها قبل أن تتحدد بحجم موردها الطبيعي.
- ✓ **الثابت الحادي** عشر هو **صون الإرث الحضاري والثقافي العراقي، وتحويله إلى قوة معنوية ومعرفية ومورد سياحي وتعليمي**. فالأمم الطويلة العمر تعرف كيف تجعل ذاكرتها طاقة للمستقبل.
- ✓ **الثابت الثاني عشر** هو **تحويل العراق من ساحة تنازع إلى عقدة ترابط إقليمي آمنة في النقل والطاقة والتجارة والثقافة**. وهذا الثابت ينسجم مع الجغرافيا العراقية ومع مشروع الممرات والسكك والطرق والموانئ الذي تعاظمت أهميته في السنوات الأخيرة.

جدول رقم ٢ / الثوابت الوطنية العراقية

الثابت	جوهره	أثره في البقاء الوطني
وحدة العراق	وحدة الأرض والشعب والنظام الاتحادي	يمنع التفكك ويصون الشرعية العليا
سيادة الدولة	مرجعية قرار واحدة وقوة عامة منضبطة	تحمي هيبة الدولة وقدرتها التنفيذية
علوية الدستور	قاعدة مؤسسية مشتركة فوق التنازع	تضمن الانتقال المنتظم والاستقرار
المواطنة الجامعة	شراكة متكافئة بين المكونات	تخفض القابلية للانقسام والاستقطاب
أمن الماء والطاقة والغذاء	حماية أعمدة الحياة اليومية	يصون الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي

حقوق الأجيال في الثروة	استثمار كفوء وعادل للموارد	يمنع أكل المستقبل في الحاضر
اقتصاد منتج	تحويل المورد إلى قيمة وعمل وإنتاج	يرفع المرونة ويخفف الريعية
عدالة التنمية	تقليص الفوارق المكانية والاجتماعية	يعزز التماسك والثقة
استقلال القرار	علاقات متوازنة دون تبعية	يصون هامش الحركة الوطنية
رأس المال البشري	تعليم وصحة ومهارة وفرصة	يحول الشباب إلى طاقة بناء
الإرث الحضاري	ذاكرة جامعة وقوة معنوية ومعرفية	يعزز الهوية الوطنية الجاذبة
العراق عقدة ترابط	ممر آمن للنقل والطاقة والتبادل	ينقل العراق من الساحة إلى الجسر

المصالح العليا العراقية

يمكن ترتيب المصالح العليا للعراق في سبع طبقات متراتبة من الأشد التصاقا بالبقاء إلى الأوسع اتصالا بالمكانة والازدهار.

- ✓ **الطبقة الأولى** هي **المصلحة الوجودية**، ومركزها بقاء الدولة موحدة مستقرة قادرة على الاستمرار، وبقاء المجتمع متماسكا بعيدا عن الانقسام الأهلي أو الانهاك البنيوي.
- ✓ **الطبقة الثانية** هي **المصلحة السيادية**، ومركزها أن يبقى القرار العراقي صادرا من مؤسساته الدستورية، وأن تبقى القوة العامة منضبطة داخل هيكل الدولة، وأن تبقى الحدود والمجال الوطني تحت إشراف سيادي منظم.
- ✓ **الطبقة الثالثة** هي **المصلحة الحيوية**، ومركزها الماء والطاقة والغذاء والصحة والبنية التحتية الحرجة. هذه الحقول هي مناطق الحياة اليومية، وفي اضطرابها اضطراب للدولة والمجتمع معا.

- ✓ **الطبقة الرابعة** هي **المصلحة البنائية**، ومركزها بناء المؤسسات الكفوءة والقضاء المستقل والإدارة الرشيقة والمالية المنضبطة والتعليم المنتج والبيانات الوطنية الموثوقة. وبهذه الطبقة يتحول الاستقرار من حالة ظرفية إلى قدرة مؤسسية.
- ✓ **الطبقة الخامسة** هي **المصلحة الازدهارية**، ومركزها الاقتصاد المنتج، والتصنيع، والزراعة الحديثة، واللوجستيات، والاقتصاد الرقمي، وفرص العمل، ورفع الإنتاجية العامة.
- ✓ **الطبقة السادسة** هي **المصلحة الإقليمية**، ومركزها أن يكون العراق جسرا للتوازن والتبادل والربط، وأن يحسن استعمال موقعه في الممرات والسكك والموانئ والطاقة والوساطات السياسية.
- ✓ **الطبقة السابعة** هي **المصلحة الحضارية والمعرفية**، ومركزها بناء صورة العراق بوصفه دولة معرفة وثقافة وإرث وتجدد، قادرة على صناعة أثر يتجاوز حدودها المادية.

لوحة رقم ٤ / هرم المصالح العليا العراقية

المصلحة الحضارية والمعرفية
المصلحة الإقليمية
المصلحة الازدهارية
المصلحة البنائية
المصلحة الحيوية
المصلحة السيادية
المصلحة الوجودية

المصالح الرئيسة بحسب القطاعات

في الحقل السياسي تتمثل المصالح الرئيسة في استقرار الانتقال الدستوري، ونزاهة الانتخابات، وضبط تمويل السياسة، وتعزيز التوازن الاتحادي، ورفع جودة التشريع، وتوسيع الشفافية وإتاحة المعلومات.

وفي الحقل الأمني تتمثل المصالح الرئيسة في توحيد مرجعية القوة، وبناء قيادة وسيطرة حديثة، وحماية الحدود، ومكافحة الإرهاب، وتعزيز الدفاع الجوي، ورفع الجاهزية السيبرانية، وربط الأمن الداخلي بالأمن المجتمعي.

وفي الحقل الاقتصادي تتمثل المصالح الرئيسة في تعميق الإيرادات غير النفطية، ورفع كفاءة الإنفاق، واستكمال إصلاح الكهرباء، واستثمار الغاز، وتنشيط الصناعة التحويلية، وتحديث الزراعة، وتحويل الممر العراقي إلى قيمة مضافة وطنية.

وفي الحقل الاجتماعي تتمثل المصالح الرئيسة في إصلاح التعليم، ورفع جودة الرعاية الصحية، وتمكين الشباب، وحماية الفئات الهشة، وتحديث المدن، وتعزيز السكن والخدمات الأساسية.

وفي الحقل المائي والبيئي تتمثل المصالح الرئيسة في إدارة التفاوض المائي مع دول المنبع، وتحديث الري، وخفض الهدر، والتكيف المناخي، وتخضير الاقتصاد، ومعالجة التلوث والنفايات والانبعاثات.

وفي الحقل التقني تتمثل المصالح الرئيسة في بناء سيادة بيانات وطنية، وتوسيع البنية الرقمية العامة، وإقرار هوية رقمية آمنة، وحماية الفضاء السيبراني، وربط الإدارة العامة بمنصات عالية الكفاءة.

وفي الحقل الثقافي والحضاري تتمثل المصالح الرئيسة في تجديد السردية العراقية الجامعة، وصون المواقع الأثرية، وتوسيع الصناعات الثقافية، وربط الثقافة بالتعليم والاقتصاد والسياحة.

وفي الحقل الجيوسياسي تتمثل المصالح الرئيسة في تنويع الشراكات، وإدارة التوازن بين الجوار والقوى الكبرى، وتحييد العراق عن محاور الاستنزاف، وتوسيع دوره في الربط الإقليمي والتكامل الاقتصادي.

جدول رقم ٣ / المصالح الرئيسة بحسب الحقول

الحقل	المصلحة الرئيسة	المعيار الدال
السياسي	استقرار الانتقال الدستوري وجودة التشريع والشفافية	نصاب دستوري منتظم وثقة انتخابية أعلى
الأمني	توحيد مرجعية القوة وحماية الحدود والأمن الرقمي	قيادة واحدة وتراجع المخاطر العابرة
الاقتصادي	تنويع الإنتاج والإيرادات وإصلاح الكهرباء والغاز	وزن غير نفطي أكبر ومرونة مالية أعلى
الاجتماعي	تعليم أجود وصحة أمتن وفرص أوسع للشباب	تحسن المهارة والعمل وجودة الحياة
المائي والبيئي	كفاءة مائية وتكيف مناخي وخفض التلوث	إنتاج زراعي أمتن ونزوح مناخي أدنى
التقني	سيادة بيانات وبنية رقمية عامة آمنة	خدمة أسرع وحماية سيبرانية أعلى
الثقافي	سردية عراقية جامعة وصون الإرث	تماسك رمزي وصورة وطنية جاذبة
الجيوسياسي	توازن الشراكات وتفعيل الممر العراقي	وزن إقليمي أعلى وتبعية أدنى

نقاط القوة ومواطن الضعف والفرص والتهديدات

يكشف ميزان القوة أن العراق يملك مجموعة مزايا نادرة في الإقليم. فهو يجمع بين موقع بري وبحري، وثروة طاقوية كبيرة، وكتلة شبابية واسعة، وإرث حضاري عميق، وسوق داخلية معتبرة، وفرصة واضحة ليكون معبرا بين

الخليج وتركيا وأوروبا. كما أن تحسن مؤشرات التنمية البشرية، ونجاح التعداد السكاني الأخير، وعودة الحديث الجدي عن الممرات والسكك واللوجستيات، جميعها عناصر قوة كامنة قابلة للتحويل.

وفي المقابل تتجمع مواطن الضعف في خمسة مواضع مركزية. أولها الريعية النفطية وما يرافقها من حساسية شديدة تجاه الأسعار والدورات المالية. وثانيها التشظي المؤسسي وتفاوت القدرة بين أجهزة الدولة وقطاعاتها. وثالثها هشاشة الماء والكهرباء والاعتماد على بنى تحتاج إلى تحديث متسارع. ورابعها اتساع الفجوة بين مخرجات التعليم وحاجات السوق. وخامسها قابلية العراق للتأثر المباشر بأي صدمة إقليمية بحكم موقعه وتاريخ التداخلات فيه.

أما الفرص، فتتمثل في إمكان استثمار الغاز المحروق، وتوسيع شبكة السكك والطرق والميناء الكبير، وتعميق التكامل مع جواره، واستثمار الزخم الشبابي في ريادة الأعمال والصناعة والخدمات، وتحويل الملف المناخي من باب الخطر إلى باب الاستثمار الأخضر والكفاءة المائية والطاقة النظيفة.

وأما التهديدات، فأبرزها استمرار توتر الإقليم، وتصاعد شح المياه، وتقلبات سوق النفط، وتراكم أثر المناخ على الزراعة والهجرة الداخلية، وتعطل الإصلاح المؤسسي، وعودة الدورات العنيفة في حال اتسعت الفجوة بين الدولة والمجتمع.

لوحة رقم ٥ مصفوفة القوة ومواطن الضعف والفرص والتهديدات

نقاط القوة	مواطن الضعف
◆ موقع جغرافي فاصل	◆ ريعية نفطية
◆ ثروة طاقوية كبيرة	◆ تشظي مؤسسي
◆ سوق داخلية واسعة	◆ هشاشة الماء والكهرباء
◆ كتلة شبابية	◆ فجوة تعليم وسوق
◆ إرث حضاري عميق	◆ تعرض مرتفع للصدمات الإقليمية
◆ فرصة الممر العراقي	

الفرص	التهديدات
◆ استثمار الغاز	◆ توتر الإقليم
◆ السكك والطرق والميناء	◆ شح المياه
◆ التكامل الإقليمي	◆ تقلب النفط
◆ الاقتصاد الأخضر	◆ النزوح المناخي
◆ التحول الرقمي	◆ بطء الإصلاح
◆ ريادة الشباب	◆ توسع الفجوة المجتمعية

البدائل الاستراتيجية الممكنة

✓ البديل الأول هو **بديل العراق الجسر المنتج**. وفيه يتجه العراق إلى ترسيخ الدولة المقتدرة، وتنويع الاقتصاد، واستثمار الموقع الجغرافي، وصوغ توازن خارجي نشط، وبناء شراكات متعددة من غير ارتهان. هذا البديل هو الأمتن لأنه ينسجم مع الجغرافيا والدستور والموارد والكتلة السكانية والفرص الإقليمية.

✓ البديل الثاني هو **بديل العراق الساحة المعلقة**. وفيه تبقى الدولة في موقع التفاعل مع ضغوط المحاور أكثر من وجودها في موقع تشكيل محيطها. هذا البديل قد يحقق هدوءا مؤقتا في بعض اللحظات، غير أنه يورث تآكلا بطيئا في السيادة والثقة والاقتصاد.

✓ البديل الثالث هو **بديل العراق الريعي المؤجل**. وفيه يجري ترحيل الإصلاح المؤسسي والاقتصادي والمائي إلى موجة لاحقة مع التعويل على الدورة النفطية وعلى المسكنات الإدارية. هذا البديل يقلل كلفة القرار في المدى القريب، ثم يرفع كلفة التصحيح في المدى المتوسط والبعيد.

وتوصي الدراسة باعتماد البديل الأول، مع استعمال أدوات من البديلين الآخرين في حدود ضيقة تخص إدارة الانتقال والتهدئة المرحلية من دون تحويلهما إلى فلسفة حكم.

جدول رقم ٤ / مقارنة البدائل

البديل	جوهره	مكسبه	خطره
العراق الجسر المنتج	دولة مقتدرة واقتصاد متنوع وتموضع متوازن	أعلى مرونة وأوسع فرصة تأثير	يحتاج إرادة إصلاحية عالية
العراق الساحة المعلقة	تفاعل دائم مع ضغوط المحاور	تهدئة وقتية في بعض المراحل	تآكل بطيء في السيادة والثقة

العراق الريعي المؤجل	ترحيل الإصلاح والاعتماد على النفط	تخفيض كلفة القرار القريب	تضخم كلفة التصحيح لاحقا

مسارات المعالجة

- ✓ **المسار الأول عاجل** ويمتد على مدى أربعة وعشرين شهرا. وأولوياته تثبيت مرجعية الدولة، وإقرار ميثاق وطني للثوابت العليا، وربط الموازنة بسقف نفطي حذر، وإطلاق حزمة ماء وكهرباء وغاز، وتحسين بيئة الاستثمار، وبناء منصة بيانات حكومية موحدة، واعتماد مؤشرات متابعة فصلية للمصالح العليا.
- ✓ **والمسار الثاني متوسط** ويمتد حتى نهاية العقد الجاري. وأولوياته تعميق التنويع الإنتاجي، وتحديث التعليم التقني والمهني، وربط المدن بشبكات نقل ولوجستيات حديثة، وإصلاح الإدارة المحلية، وبناء صندوق أجيال ذي قواعد واضحة، وتثبيت تفاهمات مائية وإقليمية أوسع.
- ✓ **والمسار الثالث طويل** ويمتد إلى ما بعد سنة ألفين وخمسة وثلاثين. وأولوياته نقل العراق من دولة ريعية متقلبة إلى دولة منتجة مرنة، تمتلك قاعدة غازية وكهربائية مستقرة، ونظاما تعليميا معرفيا، واقتصادا أخضر أكثر كفاءة، ووزنا إقليميا ناتجا من القوة المؤسسية واللوجستية والثقافية.

لوحة رقم ٦ / السلم الزمني للمعالجة

المدى	العنوان	المهام المركزية
حتى ٢٤ شهرا	التثبيت	ميثاق للثوابت • ضبط الأولويات • ماء وكهرباء وغاز • منصة بيانات
حتى ٢٠٣٠	التحويل	تنويع إنتاجي • تعليم مهني • نقل ولوجستيات • إصلاح محلي
حتى ٢٠٣٥ وما بعدها	التمكين	اقتصاد منتج مرن • دولة رقمية • مكانة إقليمية أعلى • حقوق أجيال مصونة

اختبار القرار الوطني

تقترح الدراسة اختبارا عمليا من عشرة أسئلة يسبق اعتماد أي قرار سيادي أو اقتصادي أو أمني كبير.

- هل يخدم القرار وحدة العراق وسيادته؟
- هل يعزز احتكار الدولة للقوة العامة؟
- هل يرفع الثقة بين المواطن والمؤسسة؟
- هل يحسن أمن الماء والطاقة والغذاء؟
- هل يقلل الاعتماد على مورد واحد أو شريك واحد؟
- هل يخلق قيمة مضافة وفرصا للشباب؟
- هل يصون حقوق الأجيال في الثروة والبيئة؟
- هل يخفف الفوارق المكانية والاجتماعية؟
- هل يزيد قدرة العراق على التوازن الخارجي؟
- هل يمكن قياس أثره ومراجعته خلال مدد واضحة؟

جدول رقم ٥ / مرشح القرار الوطني

السؤال	المقصود به
هل يخدم وحدة العراق وسيادته	فحص الأثر في الكيان والقرار والحدود
هل يعزز احتكار الدولة للقوة	فحص الأثر في مركزية السلطة العامة
هل يرفع الثقة بين المواطن والمؤسسة	فحص الأثر في الشرعية والرضا العام
هل يحسن أمن الماء والطاقة والغذاء	فحص الأثر في الحياة اليومية والاستقرار
هل يخفف الاعتماد الأحادي	فحص الأثر في المرونة الاقتصادية والسياسية
هل يخلق قيمة للشباب	فحص الأثر في العمل والمهارة والفرصة
هل يصون حقوق الأجيال	فحص الأثر في البيئة والثروة العامة
هل يرفع الوزن الإقليمي للعراق	فحص الأثر في المكانة والممرات والتوازن

مفاتيح ترتيب الأولوية

يقوم ترتيب الثوابت والمصالح في هذه الدراسة على خمسة مفاتيح. المفتاح الأول حجم الضرر إذا اختلت القضية. المفتاح الثاني سرعة انتقال الضرر من القطاع إلى المجال الوطني العام. المفتاح الثالث صعوبة التعويض إذا وقع الخلل. المفتاح الرابع طول الأثر عبر الأجيال. المفتاح الخامس قدرة الدولة على المعالجة من داخلها من غير اعتماد مفرط على الخارج.

وبحسب هذه المفاتيح تحل وحدة العراق وسيادته واحتكار الدولة للقوة وأمن الماء والطاقة والغذاء في **رأس السلم.** ثم تليها **المصالح البنائية** الخاصة بالمؤسسات والاقتصاد المنتج والعدالة التنموية. ثم تليها **المصالح الازدهارية والمكانية والحضارية** التي تمنح العراق وزنه وتماسكه الطويل.

وهذا الترتيب يمنع خطأين متكررين. أولهما تضخيم القضايا الرمزية الصغيرة حتى تزاحم القضايا الوجودية. وثانيهما إهمال الملفات البطيئة الأثر مثل التعليم والماء والمناخ مع أن أثرها التراكمي قد يفوق أثر الصدمة الأمنية الظاهرة.

مؤشرات الإنذار المبكر

تحتاج الثوابت والمصالح العليا إلى جهاز إنذار مبكر يرصد الانحراف قبل تحوله إلى أزمة شاملة. وفي الحالة العراقية تقترح الدراسة عشر مجموعات من المؤشرات المبكرة.

المجموعة الأولى/ تخص السيادة ووحدة القرار، مثل تزايد التباين بين المرجعيات المسلحة، أو اضطراب السيطرة على الحدود، أو تضخم أثر الفاعلين غير الرسميين في القرار السيادي. والمجموعة الثانية تخص المالية العامة، مثل اتساع العجز، أو انكشاف الموازنة أمام هبوط النفط، أو تراكم الالتزامات غير المنتجة.

والمجموعة الثالثة/ تخص الماء والمناخ، مثل انخفاض الإطلاقات المائية، وارتفاع الملوحة، واتساع النزوح المناخي، وتراجع الإنتاج الزراعي.

والمجموعة الرابعة/ تخص الكهرباء والطاقة، مثل اتساع الفجوة بين الطلب والإمداد، أو بطء استثمار الغاز، أو تعطل الشبكات الحرجة.

والمجموعة الخامسة/ تخص المجتمع، مثل تآكل الثقة، واتساع بطالة الشباب، وضعف التحصيل التعليمي، وتدهور مؤشرات الصحة العامة.

والمجموعة السادسة/ تخص المؤسسات، مثل بطء الفصل القضائي، وتعطل التعيين على أساس الكفاءة، وتراجع جودة الخدمات.

أما المجموعات الأربع/ الباقية فتخص الأمن الرقمي، والممرات والنقل، وصورة العراق الاستثمارية، والقدرة الثقافية والرمزية. والرصد المبكر لهذه المجالات يختصر كلفة المعالجة ويمنح القرار فرصة تصحيح هادئ قبل لحظة الانكشاف.

الخاتمة

يتمثل جوهر هذه الدراسة أن العراق يحتاج إلى سلم واضح يفرز الثابت من المتغير، ويمنح الدولة معيارا أعلى من الجدل الحكومي اليومي. فحين تتحدد الثوابت الوطنية تحددا دقيقا، وتترتب المصالح العليا على نحو موضوعي، وتشتق المصالح الرئيسة داخل القطاعات بآليات قياس ومراجعة، يتحول القرار من رد فعل إلى بناء مستمر.

والعراق مؤهل لأن ينتقل من دولة تتأثر بمحيطها أكثر مما تؤثر فيه إلى دولة تصوغ جزءا معتبرا من بيئتها الإقليمية. سر هذا الانتقال يكمن في أربعة شروط مترابطة هي **وضوح الثوابت، وترتيب المصالح، وتحويل المورد إلى إنتاج**، وردم الفجوة بين الدولة والمجتمع.

ومن ثم فإن المعيار الأعلى لأي سياسة عراقية في المرحلة المقبلة هو هذا السؤال البسيط العميق: هل تقربنا هذه السياسة من عراق موحد مقتدر منتج متوازن وذي ثقة داخلية، أم تبعدنا عنه. ما يقترب من هذا الأفق يدخل في باب المصلحة العليا. وما يبتعد عنه يدخل في باب المراجعة.

أصول الإسناد المعرفي

- الدستور العراقي لعام ألفين وخمسة

البنك الدولي، التقييم القطري للمناخ والتنمية الخاص بالعراق، وما تبعه من وثائق مشروعات ونشرات حتى ألفين وستة وعشرين

- صندوق النقد الدولي، مشاورات المادة الرابعة الخاصة بالعراق، ألفين وخمسة وعشرين

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية الوطني للعراق، ألفين وخمسة وعشرين

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، خطة العراق الإنمائية الوطنية للأعوام ألفين وأربعة وعشرين إلى ألفين وثمانية وعشرين

- صندوق الأمم المتحدة للسكان، البيانات السكانية للعراق، ألفين وخمسة وعشرين

منظمة الأغذية والزراعة، مداخلات وتقارير مؤتمر بغداد الدولي للمياه، ألفين وخمسة وعشرين

المنظمة الدولية للهجرة، تقارير النزوح الناجم عن المناخ في وسط العراق وجنوبه، ألفين وخمسة وعشرين

- إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، الموجز القطري الخاص بالعراق، ألفين وخمسة وعشرين

وثائق الشراكة والتمويل الخاصة بالبنى اللوجستية والسكك والطرق والتكامل الإقليمي للعراق، ألفين وخمسة وعشرين وألفين وستة وعشرين

الثوابت الوطنية والمصالح العليا لجمهورية العراق